تضامنا مع التحركات النقابية

ولتوسيع النضال ضد السياسة النيوليبرالية

رغم التوتر السياسي والامني في لبنان لم ينسى الاساتذة مطالبهم، فقد كثفت التحركات المطلبية للكثير من القطاعات وأبرزها الاساتذة وموظفي القطاع العام حول الحقوق العمالية والمواضيع المعيشية في فترة الغلاء المعيشي.

فكل اسبوع تقريباً تشهد السراي الحكومية تحركا أو أكثر مثل 17 الثلاثاء آذار وتظاهر مئات الاساتذة المتعاقدين ، واضراب 19 آذار لموظفي - الضمان الاجتماعي وأصحاب السيارت العمومية كما سنرى في المستقبل القريب أساتذة الجامعات.

وتأتي هذه التحركات مع اشتداد الأزمة المالية العالمية التي سيتأثر بها لبنان على عكس ما يشاع ، وهذا قد يؤدي الى رفع الضرائب ومحاولة إلغاء الضمان الاجتماعي وغيرها من الحقوق المكتسبة، فعلى هذه النقابات التي تتحرك اليوم العمل على توحيد النضال والعمل بإتجاه النقابات الاخرى التي تمثل فئات الطبقة العاملة والقضايا ذاتها، والتي هي أيضا مهددة ، والعمل لتشكيل جبهة عمالية موحدة مستقلة عن كل ما يمت لادوات السلطة. هذا ما يؤمن الاستمرارية ويشكل قوة ضغط كبيرة لتغيير جزري في ظروف العمل والمعيشة. تغيير كهذا ممكن أن يكون خطوة أملى لتوحيد العمال والفقراء في لبنان ضد التقسيم والتفقير والفساد ولمجتمع اشتراكي حقيقي.

للجنة لأممية العمال (The committee for a workers' international) هي منظمة عالمية ماركسية اشتراكية منظمة في 35 بلد وتناضل لإنهاء نظام الشركات الكبرى و الرأسمالية الدولية.
نحن نناضل لمجتمع اشتراكي ديمقراطي عالمي .www.socialistworld.net